

الجواب:

المعلوم أنَّ هذه المرتبات التي تهضيها الدولة بعد موت المتوفى هي للمحايي من أسرته، فإن كان المال الذي كان عبارة عن ما أخذوه في حياته، كما يسمى بالتأمينات، فإنه من ماله يقسم قسمة التركة، وإن كان عبارة عن راتب يمضي تركه لامرأته ولبعض المحايي، فيبقى على ما أجرته الدولة، فإن كانوا موسرين جميعاً تقاسمهم قسمة التركة، وإن كانوا محايي جميعاً تقاسمهم قسمة التركة، والذي هو الأحوي يأخذ الأكثر، هذا إذا أهضته الدولة وتغافلت عنه، وإن كان بعضهم أحوي، فالأحوي لا بأس أن يعطى مزيداً على الغير.

ولا حرج في تصرف أهكم فيها تراه من حيث الأحوي، وأن من كان مكفياً لا تعطيه لأن هذا للمحايي

وبالله التوفيق

عصر يوم الجمعة 19 / جهاد الأولي 1432هـ